

شروط وأحكام إصدار واستخدام بطاقات بنك الخليج الائتمانية (فيزا/ماستركارد)

تمثل كافة الشروط والأحكام المدرجة في ما يلي وكذلك تعديلاتها من وقت لآخر، شروط الإصدار والاستخدام والتعاقد بين حامل البطاقة والبنك لإصدار واستخدام البطاقة وتسري بمجرد توقيع حامل البطاقة على هذه الاتفاقية:

(1) التعريفات المعنية بهذه الاتفاقية يقصد بها المعاني التالية:

(أ) الاتفاقية: يقصد بها الشروط والأحكام الواردة أدناه وتعديلاتها من وقت لآخر بما في ذلك طلب الإصدار.

(ب) كشف الحساب: يقصد به الكشف الذي يرسله البنك لحامل البطاقة الأساسية بصفة دورية شهرياً والذي يوضح جميع العمليات والقيود التي تمت على حساب البطاقة خلال الشهر السابق لإصدار كشف الحساب.

(ت) ماكينات الصراف الآلي (ATM): يقصد بها كافة ماكينات الصراف الآلي التي تعمل إلكترونياً والتي يمكن لحامل البطاقة إجراء بعض العمليات المصرفية من خلالها بموجب استخدام البطاقة.

(ث) البنك: يقصد به بنك الخليج (ش.م.ك.) وخلفاؤه والمحال إليهم.

(ج) يوم العمل: يقصد به أيام العمل الرسمية للبنوك العاملة بدولة الكويت وتبدأ من الأحد حتى الخميس من كل أسبوع باستثناء أيام الإجازات والعطلات الرسمية.

(ح) البطاقة: يقصد بها البطاقة الائتمانية (فيزا/ماستركارد) الصادرة من البنك - سواء كانت البطاقة الأساسية أو البطاقات الإضافية إن وجدت بناء على طلب حامل البطاقة الأساسية.

(خ) حساب البطاقة: يقصد به الحساب الذي يفتح باسم حامل البطاقة الأساسية لدى البنك والذي يسجل فيه جميع عمليات السحب والشراء التي تتم بموجب البطاقة وتسجيل أية إيداعات.

(د) مدة البطاقة: يقصد بها الفترة الزمنية التي تكون فيها البطاقة صالحة للاستخدام والمدونة على متن البطاقة.

(ذ) حامل البطاقة: يقصد به حامل البطاقة الأساسية و/أو حامل البطاقة الإضافية.

(ر) المصرفوفات/الرسوم: يقصد بها جميع المصاريف والرسوم التي يقرها البنك بشأن إصدار و/أو استخدام و/أو تجديد البطاقة والموضحة تفصيلاً بالبنود رقم (3) من هذه الاتفاقية وتعديلاتها من وقت لآخر.

(ز) الدينار الكويتي: يقصد به العملة السارية والمتداولة بدولة الكويت.

(س) التاجر: يقصد به أي من المتاجر و/أو الشركات و/أو المنشآت و/أو المحلات التجارية و/أو أي جهة أخرى تقبل التعامل بموجب البطاقة لسداد قيمة البضائع و/أو الخدمات و/أو قبول السحوبات النقدية على البطاقة.

(ش) العملية: يقصد بها أي عملية تتم بموجب استخدام البطاقة و/أو رقمها و/أو الرقم السري.

(ص) رقم التعريف السري (PIN): يقصد به رقم التعريف السري الذي يصدره البنك لحامل البطاقة والذي يتم بموجبه تعريف البطاقة للتعامل من خلال ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية.

(ض) نقاط البيع الإلكترونية (POS): يقصد بها نقاط البيع التي تعمل إلكترونياً وهي عبارة عن آلة تعمل إلكترونياً يمكن من خلالها أن يقوم حامل البطاقة بسداد قيمة مشترياته من التاجر مستخدماً البطاقة.

(ط) البطاقة الأساسية: يقصد بها بطاقة الائتمان (فيزا/ماستركارد) الصادرة لحامل البطاقة الأساسية (عميل البنك).

(ظ) حامل البطاقة الأساسية: يقصد به مقدم الطلب للحصول على بطاقة إئتمان (فيزا/ماستركارد) (عميل البنك) ومستخدم البطاقة الأساسية وصاحب حساب البطاقة.

(ع) تاريخ التسوية: يقصد به يوم العمل المحدد من البنك لسداد الرصيد المستحق على حساب البطاقة أو سداد الحد الأدنى الموضح بكشف الحساب.

(غ) البطاقة الإضافية: يقصد بها أية بطاقة إئتمان إضافية يطلب حامل البطاقة الأساسية إصدارها ليتم استخدامها من حامل البطاقة الإضافية.

(ف) حامل البطاقة الإضافية: يقصد به الشخص المخول من قبل حامل البطاقة الأساسية لاستخدام البطاقة الإضافية.

(2) استعمال البطاقة:

(أ) يلتزم حامل البطاقة بأن يوقع على البطاقة في المكان المخصص للتوقيع فور استلامه للبطاقة، ويقر بالتزامه بكافة التعليمات الصادرة من البنك بشأن استخدام البطاقات والمحافظة عليها.

(ب) يجوز لحامل البطاقة استخدام بطاقته ضمن الحدود الائتمانية المحددة مسبقاً، والتي تشمل العمليات التي سبق إجازتها ولم تتقيد بالنسب.

(ت) يكون حامل البطاقة الأساسية مسؤولاً عن سداد كافة مبالغ العمليات والرسوم المقيدة على حساب البطاقة، بما في ذلك كافة استخدامات التي تتم بموجب البطاقة الإضافية.

(ث) من المتفق عليه، أن كافة استخدامات البطاقة داخل دولة الكويت يجب أن تكون بالدينار الكويتي، ويتم خصم قيمة المعاملات والمصرفوفات والرسوم المستحقة مباشرة من رصيد حساب البطاقة تلقائياً،

أما بالنسبة لاستخدام البطاقة خارج دولة الكويت فيتم تغيير المبلغ المسحوب بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي مع التزام حامل البطاقة الأساسية بفرق الأسعار والعمولات التي يحددها البنك و/أو أي مصاريف مطبقة من قبل مؤسسة فيزا/ ماستركارد.

(ج) يتم تجديد البطاقات تلقائياً طبقاً لتقاعده البنك. في حالة عدم رغبة حامل البطاقة تجديد البطاقة، وجب على حامل البطاقة إخطار البنك كتابياً مسبقاً بذلك بمدة لا تقل عن 60 (ستين) يوماً قبل تاريخ إنتهاء صلاحية البطاقة حيث أن البنك لن يقوم برد رسوم التجديد إذا أبلغ حامل البطاقة البنك بعد تلك المدة.

(ح) يظل حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة العمليات المنفذة قبل تاريخ إنتهاء البطاقة حتى في حالة صدور الفاتورة لاحقاً.

(خ) يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام البطاقة في أية أغراض غير قانونية، كما يحظر على حامل البطاقة استخدام بطاقته في شراء البضائع والخدمات التي يحظرها القانون المحلي المطبق في ولاية الاختصاص القضائي لحامل البطاقة.

(د) إن كافة العمليات التي تتم من خلال ماكينات نقاط البيع الإلكترونية (POS) و/أو ماكينات الصراف الآلي (ATM) تعد مسؤولية حامل البطاقة ولا يجوز له الرجوع على البنك في هذا الشأن أو المطالبة بقيمة هذه العمليات، كما أن البنك لا يعد مسؤولاً عن عدم تنفيذ عمليات السحب و/أو الدفع بموجب ماكينات الصراف الآلي أو نقاط البيع الإلكترونية.

(ذ) لا يكون البنك مسؤولاً عن أو طرفاً في أية خلافات قد تنشأ بين حامل البطاقة والتاجر حيال السلع و/أو الخدمات التي يقدمها التاجر لحامل البطاقة.

(3) الحدود الائتمانية والرسوم:

(أ) يقوم البنك بتحديد حدود الائتمان وإخطارها لحامل البطاقة من وقت لآخر.

(ب) يحق للبنك خصم رسوم التجديد السنوية غير القابلة للاسترداد مسبقاً بعد مرور السنة الأولى على الإصدار المجاني للبطاقة، ويحتفظ البنك بمراجعة وتعديل الرسوم والأجور المطبقة في أي وقت خلال هذه الاتفاقية.

(ت) لن تفرض أية فوائد أو رسوم (باستثناء رسوم تجاوز حدود الائتمان الممنوحة) على أي بند من بنود كشف الحساب في حالة قيام حامل البطاقة بسداد كامل الرصيد المبين بكشف الحساب في تاريخ التسوية الموضح بكشف الحساب، وفي حالة السداد الجزئي يتم قيد الفوائد والرسوم على حساب البطاقة على الرصيد المتبقي المستحق وذلك بخلاف معاملات السحب النقدية، فيتم احتساب الفائدة من تاريخ المعاملة.

(ث) تكون رسوم الخدمة لأي عملية سحب نقدي حتى 5% على أن لا تقل عن دينار كويتي واحد وتقتد على حساب البطاقة.

(ج) يحق للبنك تغيير الرسوم طبقاً لتقديره المطلق وإرادته المنفردة، ويتم إخطار العميل بهذه التغييرات.

(ح) تطبق رسوم زيادة الحد الائتماني بالسعر الذي يعلنه البنك من حين لآخر.

(خ) تخضع الخدمات التالية للرسوم طبقاً للسعر الذي يعلنه البنك من حين لآخر (طلب نسخة من قسيمة العملية/ طلب نسخة من كشف الحساب/ طلب استبدال البطاقة لأي سبب (تلف أو سرقة أو فقدان)).

(4) التسيديات:

(أ) يمكن لحامل البطاقة في أي وقت أن يدفع كامل الرصيد المستحق على حساب البطاقة بأي صورة تكون مقبولة لدى البنك.

(ب) في حالة رغبة حامل البطاقة عدم سداد كامل الرصيد المستحق على حساب البطاقة المبين بكشف الحساب، فعليه أن يسدد نسبة قدرها 8.33% من الرصيد المستحق أو مبلغ 10 د.ك. أيهما أعلى، كما يمكن لحامل البطاقة أن يسدد دفعات جزئية تتجاوز هذا المبلغ.

(ت) بموجب هذه الاتفاقية يخول حامل البطاقة البنك في استقطاع الحد الأدنى المستحق على حساب البطاقة في تاريخ التسوية أو في أي يوم لاحق له خصماً من أي حساب دائن لحامل البطاقة الأساسية لدى البنك أو أي بنك آخر.

(ث) تصبح كافة المبالغ المستحقة بموجب هذه الاتفاقية واجبة الأداء بالكامل في حالة وفاة حامل البطاقة الأساسية أو في حالة عدم التزامه أو انتهاكه لأي من بنود هذه الاتفاقية، ويحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الديون الناشئة عن هذه الاتفاقية وبدون سابق إنذار لحامل البطاقة، وبناء على ذلك يصرح حامل البطاقة للبنك بأن يخصم أي مبالغ مستحقة السداد على حساب البطاقة من أية أرصدة دائنة تكون متوفرة في حساب حامل البطاقة الأساسية أو حسابات حاملي البطاقات الإضافية لدى البنك.

(ج) لا يحق لحامل البطاقة مطالبة البنك بأي أصول و/أو صور فواتير و/أو أن يقوم بأي مطالبة متعلقة بأي عملية تمت على البطاقة بعد مضي 90 يوم من تاريخها.

(ح) بموجب هذه الاتفاقية يوكل حامل البطاقة البنك بالمطالبة بكافة المبالغ المستحقة على حساب البطاقة طبقاً لما يقرره البنك، وذلك من أية حسابات أخرى لحامل البطاقة لدى أية بنوك أخرى.

(خ) ويصرح حامل البطاقة للبنك أيضاً بموجب هذه الاتفاقية بتزويد البنوك الأخرى بنسخة من هذه الاتفاقية لإثبات التوكيل بالخصم.

(ذ) يلتزم حامل البطاقة بالاحتفاظ برصيد مناسب في حسابه لدى البنك يكفي لسداد المبالغ المستحقة على البطاقة.

(د) يحتفظ البنك بكامل حقه في تعليق العمل بالبطاقة في حالة عدم سداد حامل البطاقة الأساسية للحد الأدنى المستحق للبنك، وفي هذه الحالة يجوز للبنك إيقاف العمل بالبطاقة أو إلغاؤها بدون إشعار مسبق لحامل البطاقة، وعندئذ يصبح إجمالي الرصيد المدين مستحق الأداء للبنك ويحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الرصيد المدين من قبل حامل البطاقة الأساسية.

ذ) يحق للبنك أن يعين وكلاء تحصيل و/أو محصلين نيابة عنه لاسترداد مستحقاته من حامل البطاقة الأساسية. وبناء على ما سبق يوافق ويصرح حامل البطاقة للبنك بإنشاء بعض و/أو كل بياناته لدى البنك لهؤلاء الوكلاء و/أو المحصلين وذلك لتحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

5) كشوف الحساب ودفاتر وسجلات البنك:

أ) يرسل البنك لحامل البطاقة الأساسية كشف حساب شهرياً موضحاً به كافة القيودات الدائنة والمدينة التي تمت على حساب البطاقة خلال الشهر السابق لكشف الحساب متضمناً كافة العمليات التي تمت بموجب البطاقة.

ب) يقر حامل البطاقة الأساسية بأن كشوف الحسابات المحررة بمعرفة البنك والمرسلة إليه على عنوانه المسجل في دفاتر البنك تعتبر حجة قاطعة بجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة للبنك ما لم يعترض على أي من هذه المبالغ في خلال خمسة وعشرين يوماً من تاريخ إرسالها. ويكون أي اعتراض محدوداً بالمبالغ المعترض عليها لتكون المبالغ المستحقة الأخرى واجبة السداد في تاريخ السداد المحدد بكشف الحساب ولا سيتم إضافة الرسوم المقررة عليها.

ت) إذا لم يصل لحامل البطاقة الأساسية كشف الحساب الشهري وفقاً للمتفق عليه خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد لإرساله، فعليه أن يتقدم خلال أسبوع من ذات التاريخ بطلب كشف الحساب من البنك فإن لم يفعل ذلك فلا يحق له الاحتجاج بعدم وصول الكشف إليه و/أو الاحتجاج على ما ورد بكشف الحساب وحساب البطاقة من بيانات ويكون ملزماً بسداد المبالغ الواردة بكشف الحساب وأية فوائد ورسوم تضاف على هذه المبالغ بموجب هذه الإتفاقية.

6) سحب الخدمة:

أ) يجوز للبنك في أي وقت - وبدون تحمل أية مسؤولية أو سابق إنذار لحامل البطاقة الأساسية - أن يلغي كافة التسهيلات الممنوحة لحامل البطاقة الأساسية ومطالبته برد البطاقة الأساسية والبطاقات الإضافية ومصادرتها وكذلك مطالبته بسداد الرصيد المستحق للبنك.

ب) لن يكون البنك مسؤولاً في حالة رفض إجازة أي عملية، أو عدم إنجاز معاملة أو عدم قبول البطاقة لإجراء عملية ما، وكذلك عن أية خسائر أو أضرار ناشئة بسبب استخدام البطاقة.

ت) إن كافة البطاقات الصادرة بموجب هذه الاتفاقية ملك للبنك ويجب على حامل البطاقة إعادتها للبنك فوراً متى طلب منه ذلك.

ث) في حالة إيقاف البنك للتسهيلات الممنوحة لحامل البطاقة بموجب هذه الاتفاقية، تظل كافة الالتزامات المدرجة في البنود (9) من هذه الاتفاقية سارية المفعول.

7) إلغاء هذه الاتفاقية:

أ) يحق لأي من الطرفين إلغاء هذه الاتفاقية وذلك بموجب إشعار خطي للطرف الآخر. ويكون هذا الإلغاء ساري المفعول بعد إعادة البطاقات وتسديد حامل البطاقة كافة الالتزامات المترتبة على استخدامها (بما في ذلك الرسوم والأجور أو أية مبالغ أخرى مترتبة على البطاقة).

ب) إذا منح البنك بطاقات على سبيل الدعاية والإعلان بإصدارها دون دفع أي رسوم و/أو أجور لإصدارها، يكون على حامل البطاقة تسديد هذه الرسوم والأجور في حال إنهاؤها أو إلغائها خلال السنة الأولى من تاريخ إصدارها.

8) المحافظة على البطاقة والرقم السري:

أ) حامل البطاقة مسئول مسؤولية مطلقة عن البطاقة ويتعهد بالحفاظ على البطاقة، فإذا سرقت و/أو فقدت فيعد حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة النتائج المترتبة عن إساءة استخدام البطاقة بواسطة الغير، ويتعهد ويلتزم حامل البطاقة بإخطار البنك فوراً لإيقاف التعامل بموجبها.

ب) يجب على حامل البطاقة المحافظة على البطاقة والرقم السري ووضعها في مكان آمن منفصلين.

ت) يجب على حامل البطاقة عدم السماح لأي شخص آخر باستخدامها.

ث) يجب أن لا يقوم حامل البطاقة بكتابة الرقم السري عليها.

ج) يجب على حامل البطاقة إشعار البنك فور اكتشافه (فقدان البطاقة أو تعرضها للسرقة أو الاستخدام الغير شرعي لها) ويكون ذلك عن طريق الإتصال بالبنك/ إدارة البطاقات المصرفية على هاتف رقم (1805805) المتاح 24 ساعة على مدار اليوم وأيضاً خلال الأعياد والعطلات الرسمية، ويجب على حامل البطاقة بعد ذلك - بعد أقصى سبعة أيام - موافاة البنك بتأكيد خطي، أو زيارة أي فرع من فروع البنك أثناء أوقات الدوام الرسمية للإبلاغ. إن لم يلتزم حامل البطاقة باتخاذ أي من الإجراءات المذكورة أعلاه،

فسيكون مسؤولاً عن أية أضرار و/أو خسائر قد تحدث له نتيجة إهماله في إبلاغ البنك، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في هذا الشأن.

ح) على حامل البطاقة إشعار البنك فوراً عند تغيير عنوانه - وإن لم يتم إشعار البنك بهذا التغيير فسوف يمتد البنك بالعنوان الموجود لديه والمصرح به من قبل حامل البطاقة وتعتبر أي إشعارات مرسله إلى هذا العنوان قانونية وقائمة.

خ) يجب على حامل البطاقة اتخاذ كل الاحتياطات للمحافظة على البطاقة والرقم السري الخاص بها ومنع أي استخدام غير شرعي و/أو غير مصرح به لهما.

على حامل البطاقة:

1) المحافظة على البطاقة والرقم السري ووضعها في مكان آمن.

2) عدم السماح لأي شخص آخر باستعمال البطاقة.

3) ألا يقوم بكتابة الرقم السري على البطاقة أو في أي مكان آخر يمكن أن يظهر أو يفهم من قبل شخص آخر.

4) التأكد من أن لا يسمع أو يرى أي شخص آخر الرقم السري عند استخدام حامل البطاقة لهذا الرقم.

5) عدم تسجيل الرقم السري على أي جهاز يسجل المعلومات أوتوماتيكياً.

يجب على حامل البطاقة إشعار البنك فوراً عند اكتشافه فقدان البطاقة أو الرقم السري أو تعرضها

للسرقة أو الاستخدام غير الشرعي بالاتصال ببنك الخليج خلال ساعات العمل الرسمي سواء بالاتصال على الرقم (1805805) أو بإبلاغ أحد فروع البنك وبخلاف ذلك تنتهي مسؤولية البنك عن أي خسارة أو أضرار قائمة سواء مباشرة أو غير مباشرة قد تلحق بحامل البطاقة وتكون متعلقة بهذا الفقدان، السرقة أو الاستخدام غير الشرعي.

9) الالتزامات المترتبة:

أ) عندما يتم استخدام البطاقة من قبل أي شخص نال حيازتها، سواء بموافقة أو عدم موافقة حامل البطاقة، يظل حامل البطاقة الأساسية مسؤولاً عن كافة الالتزامات الناشئة عن عمليات استخدام البطاقة. ويجوز للبنك أن يطلب من حامل البطاقة إبلاغ الشرطة وتقديم نسخة من البلاغ للبنك.

ب) تظل مسؤولية حامل البطاقة بموجب هذه الاتفاقية حتى يتم سداد الرصيد المستحق لحساب البطاقة وتمتد حتى 60 يوماً من تاريخ تسليمه البطاقة إلى البنك أو تاريخ انتهاء البطاقة حسب الأحوال.

ت) يلتزم حامل البطاقة بكافة التعليمات التي تصدرها مؤسسة (فيزا/ماستركارد) العالمية وكذلك ما يطرأ عليها من تعديلات من حين لآخر.

ث) البنك غير مسئول عن أية أضرار قد تنشأ نتيجة خلل أي جهاز آلي أو لأي سبب خارج عن سيطرة البنك.

10) التعديلات:

أ) يجوز للبنك إجراء تعديلات على هذه الاتفاقية في أي وقت وكذلك استحداث أو إلغاء أية شروط أو خدمات أو مصروفات إضافية لأية خدمة مقدمة بموجب هذه الاتفاقية دون أي اعتراض من حامل البطاقة.

ب) البنك غير ملزم بمنح تسهيلات أو خدمات إضافية أخرى غير الواردة ضمن هذه الاتفاقية لحامل البطاقة.

11) حامل البطاقة الإضافية:

تسري الشروط والأحكام الواردة بهذه الاتفاقية على حامل البطاقة الإضافية.

12) شروط عامة:

أ) تخضع هذه الاتفاقية لقوانين دولة الكويت وتختص محاكم دولة الكويت بالنظر والفصل في أي منازعات تنشأ عن هذه الاتفاقية.

ب) أطلب من البنك تزويدك بخدمة الرسائل الهاتفية على البطاقة/تطبيق شروط وأحكام خدمة الرسائل الهاتفية وأي تعديلات عليها على هذه الاتفاقية.

ج) تم إعداد هذه الإتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية؛ وفي حالة وجود أي خلاف في التفسير لأي من أحكام هذه الإتفاقية بين اللغتين المستخدمتين، يكون التفسير بموجب اللغة العربية هو المطبق.

بتوقيعي على هذا الطلب، أقر باطلاعي والتزامي بكافة الشروط والأحكام الواردة بهذه الإتفاقية وكذلك بالقواعد المنظمة لاستعمال كافة البطاقات الصادرة لي من بنك الخليج (ش.م.ك.).